ويبدو ان مسألة الموظفين العرب في الدوائر الحكومية كانت من بين المسائل التي حظيت باهتمام المندوبين العرب في المجلس. فقد أثارها، في الجلسة الاولى، كل من د. حبيب سالم وسليمان بك ناصيف وميشيل بيروتي، الذين اشاروا الى كفاءة الموظف العربي الفلسطيني وقدرته على التعامل بسهولة مع السكان، مؤكدين ان نسبة كبيرة من كبار موظفي العهد العثماني تلقوا دروسهم في جامعة استنبول، او الجامعات الفرنسية، الامر الذي يفسّر، الى حد كبير، عدم اقبال رؤساء الدوائر البريطانيين على توظيفهم. وطالبوا بتعيين مساعدين من الفلسطينيين العرب للمسؤولين البريطانيين.

شؤون التعليم والمدارس

احتلت القضايا التعليمية جانباً هامّاً من مناقشات المجلس الاستشاري، وشهدت جلساته مطالبات متكررة، من جانب الاعضاء العرب، لزيادة المخصصات لميزانية التعليم، وفتح المزيد من المدارس الابتدائية في القرى، والثانوية في المدن الكبيرة، وتأكيد أهمية التعليم المهني، والزراعي، بشكل خاص. وكان اعضاء المجلس الاستشاري استمعوا، في الجلسة الاولى، لتقرير قدمه مدير دائرة التعليم، ار. جي. ليغ، لخّص فيه اوضاع التعليم بصورة عامّة وسياسة دائرته للمرحلة المقبلة. جاء في التقرير[11] ان عدد المدارس في فلسطين، في ذلك الحين، كان ١٢٣ مدرسة، تستمد تمويلها، بالكامل، من ميزانية الدولة، بالاضافة الى ٥٣ مدرسة خاصة تنال دعماً حكومياً بقيمة ثلاثين جنيهاً مصرياً في السنة، حيث كان الجنيه المصري عملة رسمية في ذلك الوقت. أمّا التعليم العالي، فقد انحصر بوجود كلّيتين لتدريب المعلمين في القدس، واحدة للذكور والثانية للاناث. ولم يخف التقرير قلقه ازاء التحفظ الشديد، في الارياف خاصة، من تعليم الفتيات. أمّا المشكلة الرئيسة التي واجهها جهاز التعليم في فلسطين آنذاك، فكانت تتمثل بضآلة الاموال المخصصة للتعليم في الميزانية، وضخامة اعداد الاولاد في سن الدراسة، الذين لا يجدون اماكن لهم في المدارس. فقد تبيّن ان المدارس القائمة آنذاك كانت تستوعب حوالى تسعة آلاف تلميذ فقط، بالاضافة الى حوالى ألف تلميذ في المدارس الخاصة، وبالتالي يبقى حوالى ٩٠ ـ ٩٥ ألف تلميذ خارج مقاعد الدراسة؛ وهذا يعني ان هناك حاجة الى حوالى ٣٠٠ مدرسة جديدة، بكلفة اجمالية مقدارها حوالى ١٥٧ ألف جنيه مصري، بالاضافة الى المصاريف والنفقات الجارية، وتكاليف اعداد وتدريب المعلمين المطلوبين لهذه المدارس. وأثار التقرير مشكلة التعليم الثانوي في فلسطين، الذي كان، على ما يبدو، غائباً تماماً في القرى والارياف، في حين ان المدارس الثانوية الموجودة في المدن الكبرى لم تكن واحدة منها تدرّس بالعربية. فالحكومية منها كانت تدرّس باللغة التركية، تمشّياً مع قوانين الدولة العثمانية؛ في حين ان المدارس الخاصة كانت تابعة للارساليات المختلفة؛ وبالتالي، فهي تدرّس باحدى اللغات الاجنبية، الانجليزية او الفرنسية او الايطالية او الروسية، الى جانب المدارس اليهودية التي استخدمت العبرية. وأثار التقرير، ايضاً، جانباً بالغ الاهمية في مسألة التعليم الحكومي، وهي مطالبة المدارس الخاصة بمساعدات حكومية، وضرورة موافقتها، في المقابل، على الاشراف الرسمي على مناهجها وسياستها التعليمية. وقد ظلّت تلك المسألة نقطة خلاف مستحكم بين زعامة اليشوف اليهودي والحركة الصهيونية، من جهة، وسلطات الانتداب، من جهة أخرى. ذلك ان الزعماء اليهود كانوا يرفضون، باصرار، أي اشراف، او رقابة رسمية، على مدارسهم، ويطالبون، في المقابل، بنصيب من المساعدات الحكومية مقابل الضرائب التي كانت تدفع للبلديات. وفي الوقت عينه، استخدم زعماء اليشوف عامل اللغة والتدريس بالعبرية ليكون مبرراً لفصل التعليم اليهودي عن جهاز التعليم العام في فلسطين.